

كلية العلوم الإسلامية / قسم الحديث وعلومه

اسم المحاضر : ا. د ادريس عسكر العيساوي

المرحلة : الثالثة

اسم المادة بالإنجليزي : The science of men

اسم المادة بالعربي : علم الرجال

مصادر المحاضرة : علم الرجال تعريفه وكتبه/ سيد عبد الماجد الغوري

تعريف الرواة مع الشروط الاهلية للراوي:

بعد ان عرفنا بعلم الرجال ، وبيننا الفرق بينه وبين علم الجرح والتعديل ، وتطرقنا بشيء من التفصيل الى بيان المراد بالإسناد لغة واصطلاحاً، مع وقفة من خلال اقوال الائمة عن اهمية الاسناد ، وكونه خصوصية من خصوصيات هذه الامة ، وعناية المحدثين به ومن ابرز ما وقفنا معه وهو بين هذه الاهمية والخصوصية : الحاكم النيسابوري ، وابن حزم والسمعاني ، وشيخ الاسلام ابن تيمية وغيرهم من العلماء اما اقوال العلماء التي تبين عناية اهل الحديث بالإسناد فاكثرت من ان تحصر في هذا المقام ولعل نظرة في كتاب الشيخ عبدالفتاح ابو غدة رحمه الله : (الاسناد من الدين) توضح للقاصي والداني عناية طائفة اهل الحديث به دون موارد...

اما اليوم فنتحدث معكم طلابي وطالباتي في هذه المحاضرة عن "الراوي" من حيث التعريف في اللغة والاصطلاح مع بيان شروط الراوي بشيء من التفصيل لان هناك من يعرف علم الرجال كما مر بنا بانه : هو العلم برواة الحديث. وهذا يعني معرفة كل ما يتعلق بهم من حيث الاسم واللقب والكنية ، والمؤلف والمختلف، والمتفق والمفترق ، وولادتهم ووفياتهم، وشيوخهم ، وتلاميذهم ، ثم ثمرة ذلك كله : بيان حالهم من حيث القبول والرد بالالفاظ المتعارف عليها في الجرح والتعديل لذا سنعرف بالراوي وبيان شروطه ثم نخرج في المحاضرة الثانية على القاب الرواة..

تعريف الراوي لغة:

لو رجعنا الى كتب اللغة لوجدنا ان للراوي اكثر من معنى في اطلاقاتهم، فالراوي : هو الرجل المستقي ، ورجل رواء ، اذا كان الاستسقاء بالرواية صناعة.

ويقال : روى فلان فلانا شعرا ، اذا رواه له حتى حفظه عنه ، وقيل : رويت الحديث والشعر رواية فأنا راو.

والراوي ايضا : هو الذي يقوم على الخيل. ومنه روى الحديث يروي رواية - بالكسر- وكذا الشعر ، وهو رواية للحديث والشعر ، اي كثير الرواية ، والراوي يكون للماء ، والشعر ، اي حامه وناقلة لعل هذا المعنى الاخير هو اقرب من حيث المناسبة الى التعريف الاصطلاحي.

الراوي في اصطلاح المحدثين:

يقول الاستاذ سيد عبد الماجد الغوري في علم الرجال: ان علماء الحديث المتقدمين لم يعرفوا الراوي تعريفا منهجيا ، وانما حاولوا توضيح مهمة ، وعمل الراوي من خلال تحمل الحديث وأدائه...وهذا غالب صنيع المتقدمين ثم جاءت صياغة التعاريف عند المتأخرين والمعاصرين من خلال فهمهم لاقوال المتقدمين.

اذن الراوي في الاصطلاح حسب صياغة المعاصرين : هو من تلقى الحديث وأداه بصيغة من صيغ الأداء.

لقد ذكر علماء الحديث شروط الراوي ضمنا في كثير من مباحثهم الحديثية ، وحتى التي لم يشيروا اليها فقد طبقوها في تعاملهم عندما كانوا يجيبون من سألهم عن تقبل روايته ومن ترد؟ ومن هذا القبيل ما ذكره الحاكم : قِيلَ لِشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ (- ١٦٠ هـ): مَنِ الَّذِي يُتْرَكُ حَدِيثُهُ؟ فَقَالَ: «إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، تُرِكَ حَدِيثُهُ، فَإِذَا أَتَاهُمْ بِالْحَدِيثِ تُرِكَ حَدِيثُهُ، فَإِذَا أَكْثَرَ الْغَلَطُ تُرِكَ حَدِيثُهُ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثًا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَلَطَ تُرِكَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرَ هَذَا فَأَرُو عَنْهُ» .

يقول الدكتور صبحي الصالح معلقا على مقالة الامام شعبة : ويكاد شعبة بهذا يُصَرِّحُ بشرطين من شروط الراوي الذي يقبل حديثه وهما الضبط والعدالة، فكثرة الغلط تنافي الضبط، والاتهام في الحديث يعارض العدالة. أما الإسلام والعقل فأمران بديهيان لم يلتزم شعبة ذكر لفظهما، إذ كان لا يتصور العدالة من غير إسلام، أو الضبط من غير عقل وتمييز

لكن المتأخرين من نقاد الحديث - حين أخذوا أنفسهم بدقة المصطلحات ووضوح المقاييس - نَبَّهُوا على الشروط جميعاً، فذكروا البديهيات أحياناً، ولم يضمنوا على طالب هذا العلم بالتبويب والتقسيم.

قال ابن الصلاح "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يروي. وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابة إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني والله أعلم". ثم اخذ يفص القول في العدالة والضبط.

فالإسلام، والعقل، والتمييز لا شك أنها من المسلمات وهذا ما نلاحظه من سلوكهم في قبول رواية الراوي فالعدالة والضبط يأتيان بعد الإسلام، والعقل، والتمييز وإن لم ينصوا عليها إذ لا يعقل العدالة عندهم مع الكفر، والضبط مع الجنون وعدم التمييز، لذا سنقف عند هذه الشروط التي استنتجت من صنيعهم وهي كالآتي:

الشرط الأول: الإسلام

قلنا بان هذا الشرط لم ينص عليه نقاد الحديث، ولكنه عرف بالبداهة ومن خلال صنيعهم في قبول رواية من تقبل روايته وهذا ما بينه ابن الصلاح رحمه الله عندما ذكر اجماع جماهير الأئمة من أهل الحديث والفقهاء على اشتراط العدالة والضبط. قال: وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً... وهو من شروط أداء الحديث لا تحمله. قال سيد عبد الماجد الغوري: حتى أنه لم نعثر بين أهل القرون الأربعة الأولى على من نص عليه غير ما قاله أبو جعفر الباقر: «مَنْ فِقهِ الرَّجُلِ بَصَرُهُ بِالْحَدِيثِ» وَإِذَا عَرَفَ طَالِبُ الْحَدِيثِ إِسْلَامَ الْمُحَدِّثِ وَصِحَّةَ سَمَاعِهِ كَتَبَ عَنْهُ، فَقَلَّ مَنْ يَجِدُ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَالْحِفْظِ، وَكُلُّ مُحَدِّثٍ تَهَاوَنَ بِالسَّمَاعِ وَاسْتَحَفَّ بِالْحَدِيثِ، فَلَا يَخْفَى حَالُهُ وَيُظْهِرُ أَمْرُهُ "

وعرف العلماء الإسلام بانه: الانقياد لله تعالى ظاهراً وباطناً، والاخلاص له فيهما.

وعرفه بعضهم بانه: الاقرار، والتصديق بالله وبأسمائه، وبصفاته.....

طرق معرفة الإسلام:

١. ظاهر نشوئه بين المسلمين وبتبعية الابوين المسلمين او وجوده بدار الاسلام.
٢. ما يقوم مقام بيان الاسلام اجمالاً، والاقرار باللسان، والتصديق بجميع ما اتى به النبي صلى الله عليه وسلم.

الشرط الثاني: العقل

لا بد من بيان المراد من العقل قبل الحديث عن كونه شرطاً من شروط الراوي حتى تتضح لنا الصورة ، فقد عرفه العلماء بجملة من التعريفات وهي كالآتي:

١.العقل جوهر لطيف يفصل بين حقائق الأشياء.

٢.العقل هو العلم لا فرق بينهما.

٣.العقل هو قوة ضرورية بوجودها يصح ادراك الأشياء...فاذا عرفنا العقل بانه ما يدرك به صحيح الأشياء والمعلومات من غيرها خلصنا الى ضرورة كونه شرطاً في تحمل الحديث وأدائه ، فالمجنون ومن في حكمه كالصبي غير المميز والمعتوه لا تقبل روايتهم للحديث ، لان العقق به يتوجب الخطاب ومنه يتلقى الصواب.

الشرط الثالث : البلوغ

لأنه مناط تحمل المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات وصلاحية الانسان لصدور العبارة عنه ، وصحة العبادة عنه ، وهو شرط في اداء الحديث لا في تحمله

طرق معرف البلوغ

١.بالنسبة للذكر بالاحتلام

٢.بالنسبة للأنثى بالحيض

٣.واذا لم تظهر العلامة للذكر او الانثى على ما تقدم يكون البلوغ باستكمال خمس عشرة سنة.

وقد استدل اهل العلم على وجوب اشتراط البلوغ بقوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل" وكذلك استدلالهم بان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل كتبه ورسله ومع ذلك لم يرسل صبيا قط.

الشرط الرابع : العدالة

ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والتقوى هي امتثال الأمور واجتناب المنهيات، أما المروءة فهي آداب نفسانية تحمل صاحبها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات.

والعدل: هو المسلم البالغ العاقل الخالي من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وإنما شرطنا الإسلام لأن الباب باب الدين، والكافر يسعى دائماً في هدمه فلا يقبل قوله في أموره.

أما ما يخل بالمروءة فقسمان:

١- الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير كرغيف مثلا.
٢- المباحات التي تسبب الاحتقار، وتذهب بالكرامة، وذلك كالبول في الطريق وفرط المزاح الخارج عن حد الاعتدال.
وقد مثل العلماء في باب الشهادة والرواية لذلك أيضا بالمشي عاري الرأس والأكل على قارعة الطريق.
وفي الحق أن هذه الأمور التي تذل بالمروءة ترجع إلى العرف، والأعراف تختلف في هذا، ولو أخذنا بهذين الأخيرين لتعذر وجود شاهد اليوم فإنه لا يكاد أحد يغطي رأسه اليوم، وكثير من الناس يأكل في الطريق للضرورة لزحمة العمل وضيق الوقت، فمن ثم لا نرى أن هذين يخلان بالمروءة أما البول في الطريق وفرط المزاح فلا يزالان من صفات المستهترين وإنما لا تقبل شهادة ولا رواية من أخل بالمروءة لأن الإخلال بها إما لخبيل في العقل أو نقصان في الدين أو لقلّة الحياء، وكل ذلك رافع للثقة بقوله.

الشرط الخامس : الضبط

الضبط: وهو إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظا لما يروي، غير مغفل؛ وذلك بأن يكثر صوابه على خطئه وغفلاته، حافظا لروايته إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، عالما بما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى حتى يثق والضبط ينقسم إلى قسمين:

١- ضبط صدر: وهول أن يحفظ ما سمعه في صدره من جهة تحمله إلى وقت أدائه بحيث يتمكن من استحضاره، متى شاء، مع المحافظة على اللفظ إن كان ذاكرة له، مستكملا لشروط الرواية بالمعنى، إن روى بالمعنى.

٢- ضبط كتاب: وهو أن يصون كتابه الذي تحمل الحديث فيه من وقت تحمله إلى وقت أدائه بحيث يأمن عليه من التغيير والتبديل، والزيادة والنقصان، وإذا أعاره إلى أحد لا يعيره إلا لرجل مؤتمن.

وضبط الصدر مجمع على قبول الرواية به، وأما ضبط الكتاب فخالف في قبول الرواية بعض الأئمة الكبار كأبي حنيفة وأبي عبد الله مالك رحمه الله تعالى ١.

تفاوت الضبط:

وتتفاوت مراتب الضبط بحسب تفاوت الرواة في الحفظ والتيقظ وعدم الغفلة والسهو إن روى من حفظه، وبمقدار ضبطه لكتابه وصيانتته له إن روى من كتابه، وبمقدار علمه بمعنى ما يرويه، وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى.

"بم يعرف الضبط؟"

ويعرف ضبط الراوي بمقارنة مروياته بمرويات الثقات المتقنين

